مجلة حولية المنتدى Hawlyat Al-Montada

I. S. S. N. Print :1998 - 0841 I. S. S. N. onlie :2958 - 0455 Doi 10.35519 /0828

فاعلية المؤسسات المدنية في تمكين المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٤

The effectiveness of civil institutions in empowering Iraqi women after 2004

الباحثة

إسراء مهدي مطر

جامعة الأديان والمذاهب - كلية الإعلام والعلاقات

The researcher

Israa Mahdi Matar

University of Religions and Sects

Faculty of Media and Relations

alasralmayali8@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/12/1 تاريخ القبول: 2023/12/15 تاريخ النشر: 2024/1/1

Recevied: 1 / 12 / 2023 Accepted: 15 / 12 / 2023 Published: 1 / 1 / 2024

المُلخص

تعاني أغلب النساء حول العالم من عدم المساواة، وتتركز النسبة العالية من النساء اللواتي يقاسين من التمييز في دول الجنوب، وعليه فأن هذه الدول في حاجة إلى تعزيز العلاقات بين منظمات المجتمع المدني وبين النساء، حيث تمارس الضغوط على الجهات المسؤولة بغية توفير أقصى درجات الاستقرار عن طريق وسائل الإعلام وتوعية المجتمع، إذ تواجه المرأة ضعف المشاركة السياسية، وقلة المساهمة الإجتماعية والإقتصادية، لهذا تسعى مؤسسات المجتمع المدني في العراق إلى تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين الذي يحقق التنمية، لأن تحسين أوضاع النساء وتوظيف قدراتهن وإمكانياتهن والإجتماعية والسياسية والإقتصادية، وهو

مسعى بالغ الأهمية لإدراك التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

مؤسسات المجتمع المدني، تمكين المرأة، التمكين الاجتماعي، التمكين السياسي، التمكين الاقتصادي، معوقات التمكين.

Abstract

Most women around the world suffer from inequality, and a high percentage of women who suffer from discrimination are concentrated in the countries of the South. Therefore, these countries need to strengthen relations between civil society organizations and women, as pressure is exerted on the responsible authorities in order to provide the maximum degree of stability for women.

Through the media and community awareness, as women face weak political participation and lack of social and economic contribution, this is why civil society institutions in Iraq seek to empower women and promote gender equality, which achieves development, because improving the conditions of women and employing their social, political and economic abilities and potentials is a great endeavor. The importance of realizing sustainable development.

key words: Institutions of Civil Society, Women's Empowerment, Social Empowerment, Political Empowerment, Economic Empowerment, Obstacles to Empowerment.

المقدمة

تشكل النساء حوالى نصف سكان الكرة الأرضية وتعاني أغلبهن من الظلم وعدم المساواة، وتتركز نسبة النساء اللواتي يعانين من الاضطهاد والتمييز في دول الجنوب، وأن مشاركة المرأة وتعزيز مكانتها مرهونة بثقافة وقيم المجتمع، كما أن تعزيز المساواة بين الجنسين في الأسرة والمجتمع يؤدي إلى تحقيق التنمية، ولأن تمكين المرأة يؤدي إلى التنمية المستدامة ومن أجل تحقيق نمو شامل ومستدام فقد طرح البنك الدولي للإنشاء والتعمير مبادئ تمكين المرأة والانخراط لتحسين وضعها، لذلك سعت الحكومة العراقية إلى إتاحة فرص العمل المختلفة أمام النساء في توظيف قدراتهن وإمكانياتهن في

المجالين الاجتماعي والسياسي، وعلى الرغم من جهود الدول العربية في زيادة نسبة مشاركة المرأة فأن النتائج ضعيفة وغير مرضية وتشير إلى ضعف مكانة المرأة في شتى المجالات.

إن الالتزام بقضايا حقوق المرأة يسهم في توطيد عملية البناء المؤسسي الشامل للدولة، لأن انخراط النساء في المواقع والميادين كافة ودورها الريادي يتطور من إمكانات الدولة، لذلك أخذت مؤسسات المجتمع المدني والجهات المساعدة في العراق بتقديم خدماتها للمرأة، وتفعيل دورها في المجتمع، وممارسة الضغط على الجهات المسؤولة من أجل توفير الأمن والاستقرار للنساء.

أهمية البحث

ينطلق البحث من إدراك أهمية مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٤، في الدفاع عن مشاركة المرأة العراقية عن طريق النشاطات لرفع مستوى وعي المرأة الاجتماعي والسياسي والثقافي، والحاجة اللازمة للدفاع عن حقوق المرأة الاجتماعي، وخلق مساحة سياسية مستقلة ذاتياً تمكن النساء من القدرة على عملية صنع القرار السياسي بحرية.

إشكالية البحث

يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: «**مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٤**». وعليه تتضح التساؤلات التالية، وهي:

- ما هي (مبادئ مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة العراقية)؟
- ما هي (ضرورات تمكين المرأة العراقية بين المحددات وآليات التطوير)؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن مؤسسات المجتمع المدني تمارس دوراً محورياً في تدعيم مكانة المرأة العراقية، وعلى الرغم من القصور التشريعي والإداري الذي يقيد تطلعات المرأة، والمعوقات الناجمة عن الموروث الثقافي والعادات والتقاليد إلا أن

بعض مؤسسات المجتمع المدني أخذت على عاتقها التصدي لقضايا المساواة وعدم التمييز بين الجنسين، فضلاً عن تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وعلى الرغم من إجراءات هذه المؤسسات لكنها غير قادرة على تلبية الطموحات والاحتياجات النسائية، إذ ما تزال ضعيفة بسبب التجربة الحديثة المرتبطة بطبيعة الأزمة العراقية غير المستقرة سياسياً واقتصادياً.

منهج البحث

تم اعتماد المنهج التاريخي كذلك الوصفي التحليلي لاستنباط الحقائق حول دور مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن قضايا حقوق المرأة، وأهمية المرأة في تطوير البنية التنموية للمجتمع العراقي.

هيكلية البحث

اشتمل البحث على ملخص، ومقدمة، وخاتمة، كما تضمن مطلبين، إذ في المطلب الأول: «**مبادئ مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة العراقية**». والمطلب الثاني: «**ضرورات تمكين المرأة العراقية بين المحددات وآليات التطوير**».

المطلب الأول

مبادئ مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة العراقية

تعد الأنشطة التطوعية التي تنسقها الجماعة، والقائمة على القيم والأهداف المشتركة بغية تقديم الخدمات أو التأثير على السياسات العامة من أهم الركائز لتمكين المرأة في المجتمعات المعاصرة، حيث تعزز فاعلية النساء في اكتساب المهارات واستدامتها في الأنشطة الإجتماعية، خاصة تنمية قدرات النساء على سوق العمل, إذ أن مشاركة المرأة يسهم في بناء مجتمع قائم على أسس التنمية والنمو السليمتين، لذلك حظي موضوع تمكين المرأة باهتمام المؤسسات بهدف الارتقاء بواقع المرأة، والسعي إلى تحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة بين الجنسين. وبناء عليه، سوف نقسم هذا المطلب على ثلاثة فقرات، هي: الفقرة الأولى، مفهوم تمكين المرأة ومؤسسات المجتمع المدني. والفقرة الثانية، معايير ومستويات تمكين المرأة العراقية. والفقرة الثالثة، وسائل المنظمات المدنية في

تمكين المرأة العراقية.

الفقرة الأولى: مفهوم تمكين المرأة ومؤسسات المجتمع المدني

يعرف «التمكين» **(Empowerment)** لغوياً بأنه: «التقوية أو التعزيز»، واصطلاحاً يعد التمكين عملية إعطاء القوة والسلطة الإدارية إلى الأفراد أو الشركات، حيث يمنح الموظفين فرص المشاركة في صناعة القرار، بهدف تحقيق الاستقلالية، وتطوير الأداء لتحقيق الأهداف المنشودة في تعزيز الدور الإيجابي في بيئة العمل، ويعد عالم النفس الأميركي «جوليان رابابورت» **(Julian Rapaport)** المسؤول عن تقديم مفهوم التمكين في علم الاجتماع والطب النفسي الاجتماعي[1]، وارتبط مفهوم التمكين بالحركات الإجتماعية التي تنادي بالحقوق المدنية والإجتماعية، ويستخدم في النواحي الإجتماعية والسياسية والتنموية، ويتعزز هذا المفهوم في جوانب التعليم والإدارة. وعرف تقرير البنك الدولي التمكين بأنه: (توسيع قدرات وإمكانات الأفراد في المشاركة والتأثير والتحكم والتعامل مع الشركات التي تتحكم في حياتهم، إضافة إلى إمكانية محاسبة هذه الشركات)، بينما عرف البنك الدولي «تمكين المرأة» **(Women's Empowerment)** بأنه: (يمثل تعزيز سلطة المرأة في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ويمكن تحقيقه من طريق توافر فرص أكثر للمرأة لحصولها على المزيد من القدرات التي تمكنها من عمل الاختيارات لتصل إلى النتائج المطلوب تحقيقها)[2].

وبالاعتماد على إعلان ومنهاج عمل «بيجين» **(Beijing)** في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة عام ١٩٩٥، عرفت لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا "إسكوا" **(ESCWA)** "تمكين المرأة والفتيات" **(Empowering women and girls)** بأنه: "قدرة النساء والفتيات في اكتساب القوة والسيطرة على حياتهن، وهي تنطوي على زيادة الوعي، وبناء الثقة بالنفس، وتوسيع الخيارات وزيادة الوصول إلى الموارد والإجراءات والتحكم بها، من أجل تغيير الهياكل والمؤسسات التي تعزز وتديم التمييز وعدم المساواة بين

الجنسين، وتشمل قدرات متساوية للنساء والرجال، والوصول المتساوي إلى الموارد والفرص، وكالة المرأة في استخدام هذه الحقوق والقدرات والموارد والفرص لاتخاذ خيارات استراتيجية"[٣].

ويعرف «تمكين المرأة» بأنه عملية تتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات المصيرية التي تمكنها من السيطرة على حياتها، وكل ما من شأنه أن ينمي مشاركة المرأة، ويطور قدراتها في تحقيق ذاتها، ويزيد معرفتها في جوانب المساهمة الفعالة في النهوض بالمجتمع[٤].

وينبغي توفر عناصر ثلاثة حتى تستطيع المرأة ممارسة اختياراتها الفردية، وهي: الموارد تتضمن توقعات ومخصصات مادية واجتماعية وبشرية، والإدارة من حيث قدرة النساء أو إحساسهن بالقدرة على تحديد أهداف استراتيجية والتصرف واتخاذ القرارات بناء على تلك الأهداف، والإنجازات التي تبدأ من من تحقيق مستوى عيش كريم ومبدأ التمثيل السياسي للمرأة[٥].

ويعتقد الأستاذ في جامعة براون الأميركية «جون فريدمان» (**John Friedman**) أن التمكين يتأتى من تفاعل ثقافات المجتمع مع أنواع ثلاث من السلطات، هي: السلطة السياسية ذات التأثير على العمل الجماعي واتحاد الأصوات، والسلطة الإجتماعية التي تعالج المعلومات والمهارات المجتمعية، والسلطة النفسية وهو إحساس فردي بالقوة يظهر في السلوك مثل زيادة احترام الذات[٦].

ويوازي مفهوم «تمكين المرأة» مفهوم «تعزيز مكانة المرأة» ويمثل السعي لإمداد النساء في المجتمع بالكفاءة اللازمة، وبناء قدراتهن من خلال توفير الفرص الضرورية للمساعدة في تحقيق ما تريده النساء من تقدم علمي ومهني يحقق الدور الأسري والاجتماعي الفعال دون التعارض مع التشريعات الدينة والقيم المجتمعية[٧]، ويعد «تعزيز مكانة المرأة» من أهم أولويات الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني من أجل النهوض بواقع النساء وحصولهن على حقهن في المساواة ومنع

الاضطهاد وتقليص الفجوة بين الرجال والنساء، ويعد تعزيز دور المرأة في من أهم الأهداف الوطنية في العراق من أجل الارتقاء بدور المرأة في التنمية، والحصول على حياة كريمة في وطن تسوده العدالة والمساواة.

وبناء عليه، فأن تمكين المرأة يدل على الاستقلال النوعي والقدرة على إدارة الشؤون بشكل منفرد من دون الخضوع للضغوطات الأمر الذي يسهم في زيادة قدرات المرأة الذاتية في بناء المجتمع وتعزيز أواصره، وزيادة عملية التنمية القائمة على تبادل الأدوار وتعزيز النوع الإجتماعي.

وتعرف مؤسسات المجتمع المدني بأنها: «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح الأفراد ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح وغيرها من المثل الإنسانية الراقية»[٨]، وطبقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة (٢٠) فأنه: (١- لكلِّ شخص حقٌّ في حرِّية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية. ٢- لا يجوز إرغامُ أحدٍ على الانتماء إلى جمعية ما)[٩].

وتمارس مؤسسات المجتمع المدني، مثل: المنظمات، والاتحادات والنقابات دوراً هاماً داخل الدولة، إذ تراقب أداء الحكومة وتكشف عيوبها وتدعوا للإصلاح بأسلوب علمي ديمقراطي، فهذه المؤسسات تقوم بدور الرقيب على سياسات الدولة وعلاقاتها بمواطنيها، وبدور الوسيط بين الدولة والمواطنين، وخلق التوازن بين السلطة السياسية والمجتمع وزيادة العلاقة بين المؤسسات والتجمعات المدنية، ولا قيمة للهياكل والبنى التنظيمية في الدولة ما لم تكن معززة بثقافة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة[١٠]. كما أن السلطة السياسية تكون مسؤولة عن توفير الأجواء المناسبة لمؤسسات المجتمع المدني، لا سيما عدم التدخل المباشر في شؤونها حتى لا تفقد هذه المؤسسات مصداقيتها في المطالبة بالإصلاح داخل المجتمع، فضلاً عن وضع نسبة من الميزانية لدعم مشاريع وخطط المؤسسات، خاصة المتعلقة بنشر المعرفة

والمفاهيم الإيجابية من أجل الحكم الرشيد والقرار السليم.

الفقرة الثانية: معايير ومستويات تمكين المرأة العراقية

يقوم تمكين المرأة على مبادئ تساعد في إتمام مراحل التحول النسوي نحو الاستقلال، أبرزها[١١]:

١- «المشاركة»: تقوم على أساس معرفة المشكلات الحقيقية للمرأة، والمساهمة في حلها بناء على قدراتها، واستثمار مواردها.

٢- «الاعتماد على الذات»: تقوم على أساس تنمية القدرات الشخصية للمرأة حتى تتمكن من مواجهة المشكلات بأقل الإمكانات المتاحة.

٣- «العدالة المجتمعية»: تحقيق المساواة والعدالة الإجتماعية بعيداً عن التحيز الشخصي، والدفاع عن الأفراد المحرومين والضعفاء والمهمشين بأسلوب موضوعي.

٤- «البدء مع المجتمع»: العمل على مساعدة المرأة من نفسها، والمساهمة في تنمية قدراتها، والتعامل مع المرأة حسب مواردها المتاحة، وإيجاد مصادر أخرى تدعم مكانة المرأة.

ويتضمن تمكين المرأة معايير توعوية تسهم في تطوير قدرات النساء، أهمها[١٢]:

١- إتاحة فرصة التعليم والتدريب الحديثة للمرأة، بهدف ضمان مساهمة النساء في المواقع القيادية وصناعة القرارات.

٢- مشاركة المرأة في إشاعة ثقافة التعليم بين الآخرين، ومشاركتها في اتخاذ القرارات الخاصة المصيرية المرتبطة ببيئة التعليم والعمل.

٣- تحديث المفاهيم النسوية حول مشاركتهن الفعالة في الأعمال غير المنزلية، وتأكيد إمكانية النساء بالمساهمة مع الرجال في الأعمال العامة ذات الأنماط المعنوية أو المادية، بغية تغير وجهة النظر النمطية في المجتمعات حول قدرة المرأة في تقلد المناصب العامة.

٤- إنشاء شبكات عامة وقيادة مؤسسية رفيعة المستوى تعمل على توعية النساء، وتقوية مواقفهن تجاه حقوق المرأة، والمساواة بين الجنسين.

إن تمكين المرأة في أحد المجالات يؤدي إلى تمكينها في المجالات

المختلفة، لذلك هناك مجموعة من المستويات التي تتفاعل ذاتياً أو تتفاعل مع بعضها البعض، وهذه المستويات تؤثر في تمكين المرأة سواء أكانت على صعيد الأفراد أم الأسرة أم المجتمع، وهي[١٣]:

١- «المستوى العائلي»: يدل على التفريق على أساس الجنس ذكور أو إناث في الحصول على الموارد والعمل، وفي استحصال على الخدمات.

٢- "مستوى المجتمع»: يشير إلى التحيز الطبقي المؤثر على المرأة بصفة خاصة، ويتمثل في المعتقدات الإجتماعية والعادات والممارسات التي تتحيز ضد المرأة في حقوقها الإنجابية والجنسية.

٣- "مستوى الدولة»: يشير إلى المنظمات والمؤسسات القانونية والبرامج الحكومية على مستوى الدولة.

٤- «مستوى الخدمات»: وتتجسد في التفريق في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والقيود على الحركة، وضعف دور المرأة في اتخاذ القرار بالإضافة إلى النظرة لقدرة المرأة الإنجابية.

٥- «مستوى السوق»: يدل على التمييز على أساس الجنس ذكور أو إناث في سوق العمل وملكية الأراضي، والخدمات التكنولوجية والائتمانية والموارد الأخرى.

الفقرة الثالثة: وسائل المنظمات المدنية في تمكين المرأة العراقية

تعد مؤسسات المجتمع المدني أحدى نتائج التغيير السياسي العراقي عام ٢٠٠٣، بوصفها استحقاق دستوري وسياسي لتطوير النظام الديمقراطي، وضرورة لإيجاد جهة قانونية تدافع عن الحريات والحقوق، لأن الحروب أدت إلى دمار خلق صعوبة في التفاهم حول أسس البنية المجتمعية[١٤]، وانطلقت شرعية مؤسسات المجتمع المدني من الدستور العراقي عام ٢٠٠٥ ، فقد نصت المادة (٤٥) على (أولاً:- تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون .ثانياً:- تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بشؤونها

بما ينسجم مع الدين والقانون وتعزز قيمها الإنسانية النبيلة وبما يساهم في تطوير المجتمع وتمنع الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان)[١٥].

وتميزت مؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بسرعة التشكيل ونموها المطرد بموجب قانون المنظمات غير الحكومية المرقم (١٢) لعام ٢٠١٠، وأن إنجازاتها لا توازي شعاراتها، وذلك بسبب ضعف نشاطها الذي يؤهلها للحركة الفاعلة والإمكانية على التأثير في فئات المجتمع، بالإضافة إلى عدم توصلها إلى اتفاق وطني يهيئها إلى التنسيق في تحقيق أهدافها المجتمعية، فقد ظهرت تنظيمات مثلت اتحادات مهنية وجمعيات أخذت تدافع عن مصالح أعضائها، إذ تقاسمت الواقع السياسي المرتبطة بتنوع التأليفات الإجتماعية والمذهبية[١٦]. وأصبحت مؤسسات المجتمع المدني ساحة للصراع حيث تجاذبت فيها القوى الوطنية من أجل التحكم والإشراف على أجهزة الدولة، لكن سرعان ما تنبهت القيادات السياسية إلى ضرورة إيجاد القواسم المشتركة على أساس الأيدولوجيات القائمة على المصالح الجامعة بحيث تفرز حديثاً استراتيجياً وطنياً، يهدف إلى إحراز مزيداً من الديمقراطية والضمانات لحقوق الإنسان

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت النساء العراقيات في ممارسة النشاط الاجتماعي والسياسي نتيجة التقاطع مع بعض القيم والعادات والتقاليد إلا أن مؤسسات المجتمع المدني عدت الإطار التنظيمي السلمي الشعبي والاجتماعي الذي يتم من خلاله طرح المبادرات لتحقيق أهدافهم التنموية، وطرحت سلوكيات جديدة أعطت الفرصة للتحالف والبناء الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن مؤسسات المجتمع المدني لم تؤدي دوراً فاعلاً في تغيير وضع المرأة العراقية لأسباب عدة، أبرزها[١٧]:

١- افتقار بعض المؤسسات المهتمة بالمرأة للهياكل التنظيمية وأطر العمل.

٢- نقص الخبرة التنظيمية والعملية اللازمة في بعض المؤسسات.

٣- عدم مساهمة المؤسسات في وضع تصورات خاصة للمرأة في الدستور.
٤- امتداد بعض المؤسسات إلى المنظومة الفكرية والعملية للأحزاب والتيارات الدينية والطائفية.

وفي المقابل استمرت مؤسسات المجتمع المدني في تطوير قدراتها بهدف التأثير في الحياة النسوية في العراق على محورين، هما:

المحور الأول: تطوير الوعي النسوي

إن التنظيمات المدنية خاصة مؤسساتها النسائية أخذت على عاتقها زيادة الوعي للمرأة بحقوقها الخاصة والعامة على مستوى الأسرة والمجتمع، فقد أدت دوراً في تحفيز الرأي العام والهيئات الوطنية والدولية من خلال التوعية بهدف إيلاء مسألة النسائي استحقاها الطبيعي، وإشاعة مبادئ المساواة والعدالة السياسية وحقوق الإنسان من خلال استثمار وسائل الإيصال والاتصال عن طريق الندوات، التجمعات، الخطابية، الصحف، المجلات، الدراسات، الإذاعات، والمواقع الإلكترونية[١٨].

وقدمت تنظيمات المجتمع المدني برامج لتمكين للمرأة في الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وركزت أغلب البرامج الموجهة للمرأة العراقية على الجانب الاقتصادي من خلال التدريب على المهن، وإكسابها المهارات لتوفير مصدر الدخل الخاص، وبسبب الأوضاع غير المستقرة وفقدان الأمن في العراق فأن المجتمع في حاجة ماسة لتقديم مختلف الخدمات للمواطنين، لذلك أسهمت المؤسسات المدنية في تقديم المشورة والمساعدة عن طريق تأشير الخلل في عمل المؤسسات الحكومية ومراقبة الانتخابات[١٩].

إن تمكين المرأة لا يمكن دون التعبئة العلمية والتخطيط الشامل المستمر للمورد البشري من أجل الوصول إلى التنمية، كما أن الموروث الثقافي يؤكد توطيد الفكر النمطي حيال الأدوار الاجتماعي للمرأة، ولما كانت المؤسسات المدنية هي آلية لتحقيق التنمية الإجتماعية الشاملة، فأن نجاح ذلك يقترن بوعي الأفراد بمكانة العمل التضامني، وعليه أصبحت المؤسسات المدنية من أهم آليات التمكين في تثبت وجود

المرأة، وبلورة فكراً نسوياً من خلال الدخول في برامج واضحة لتطوير إمكانياتها ومحاربة التمييز ضدها، وتعمل على إبراز رغبتها في المشاركة بأسلوب شفاف وديمقراطي لتكون قادرة على التأثير.

المحور الثاني: زيادة مشاركة النساء في المؤسسات

أصبحت المؤسسات النسوية المدنية مسؤولية عن استثمار آليات النسب بهدف تفعيل اشتراك المرأة في مراكز صناعة القرارات، وهذه المؤسسات منوطة في تبلور البراعة القيادية للمرأة وإبراز كفاءتها، وذلك عن طريق إعطاء فرصة للنساء لممارسة الاختبارات القيادية، والتركيز على مهام التدريب والتثقيف لأعداد الكوادر النسائية المؤهلة، كما يعول على عضوية النساء في المؤسسات المدنية والحكومية من طرح قضايا المرأة على أجندتها، فضلاً عن أن المؤسسات النسوية تمارس دوراً في تدعيم مفهوم المواطنة والعمل التطوعي المجتمعي، وبناء الروابط بين مكونات المجتمع، وتعزيز مفهوم المسائلة والشفافية[٢٠].

إن أداء النساء لتلك الأدوار في المؤسسات المدنية يزيد من خبرات النساء ويطور قدراتهن ابتكارياً وإبداعياً، ويكسبهن المهارات، ويعزز تفاعلهن في مجالات العمل، ويساعد على حل الأزمات الإجتماعية والإقتصادية المتأتة من التبدلات الوطنية في المجتمع، مثل: البطالة والفقر، ويتجسد دور المجتمع المدني في تفعيل المساهمة المجتمعية، بهدف ضمان الحاجة إلى الاستقرار والأمن والتعديل الهياكل الاجتماعي، مثل: رعاية الفقراء، وتلبية احتياجات الفئة المهمشة، ويصبح دور المرأة مطلوباً للتقليل من شدة التوتر الناجمة عن التفاوتات الإجتماعية ومخاطر البطالة[٢١].

المطلب الثاني

ضرورات تمكين المرأة العراقية بين المحددات وآليات التطوير

يعد تعزيز مكانة المرأة اجتماعياً من الضرورات الأساسية في بناء الدولة، وذلك عبر إشراك النساء في الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، فضلاً عن المساهمة في

المراكز القيادية وصناعة القرار، إذ إن مساهمة المرأة في الحياة الخاصة العامة يرتبط بتدعيم دورها على مستوى الأسرة ثم على مستوى الدولة، لأن تهميش الإرادة الذاتية للمرأة داخل الأسرة يضعف من شخصية المرأة خارج محيط الأسرة، الأمر الذي يؤثر على مشاركتها الإجتماعية، ويؤثر سلباً على مساهمتها في محيط الحياة العامة، لذلك سعى العراق إلى تنمية النواح المرتبطة بالمرأة، بغية النهوض بالواقع النسوي بما يتلاءم وطبيعة المحددات الإجتماعية والدينية والثقافية. وبناء عليه، سوف نقسم هذا المطلب على ثلاثة فقرات، هي: الفقرة الأولى، وقائع التمكين الإجتماعي والسياسي والإقتصادي للمرأة العراقية. والفقرة الثانية، معوقات دور المرأة في التنمية العراقية. والفقرة الثالثة، سبل تطوير دور المرأة العراقية.

الفقرة الأولى: وقائع التمكين الإجتماعي والسياسي والإقتصادي للمرأة العراقية

أولاً: التمكين الإجتماعي للمرأة

تشكل المرأة جزء أساسي من المجتمع وهي المسؤولة عن بناء الكفاءة الأسرية بما يرتقي بالأمة، لذلك فأن إحباط دور النساء يعطب نصف طاقات المجتمع، وأن ممارسة المرأة لطاقاتها يسهم في بلورة ثقافة اجتماعية تنطلق عبرها المرأة إلى مسار العطاء الإنساني، وأن تمكين المرأة من الناحية الإجتماعية يرتبط في تطوير مجالات العمل من خلال التعليم مما يساعد المرأة في أداء مهمتها في تنمية المجتمع[٢٢].

ويرتبط مفهوم تمكين المرأة من الناحية الإجتماعية بالمستوى التعليمي، إذ يرتقي بالمساهمة النسوية ويدعم التنمية البشرية من خلال فهم المرأة لحقوقها، فقد نصت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩، المادة (١٠) الفقرة (ج) على (القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا

الهدف، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم)[٢٣].

ويوسع التعليم خيارات المرأة المستقبلية من حيث اتخاذ القرارات عبر تعزيز الثقة بالنفس والقدرة على ممارسة الأدوار الأسرية والإجتماعية لتحقيق التكافؤ والتنمية والسلام، ويؤهلها للمراكز قيادية، إذ أن ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة يساعدها على اكتساب معارف واتجاهات تمكنها من اتخاذ القرارات الفعالة، ويعزز توعية المرأة في تعلم سلوكيات صحية[٢٤].

وأشار تقرير العراق حول اتفاقية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو» (CEDAW) أن التعليم يظهر التباين بين الذكور والإناث مع أن التشريع لا ينطوي على مؤشر للتمييز بينهما، وطبقاً لمتغير البيئة فأن (٨,٨٧) بالمئة من الفتيات بعمر (١٠ - ١٤) عام ملتحقات بالتعليم في الحضر مقابل (٧,٧٠) بالمئة في الريف، وتحضر أكثر من نصف الفتيات في التعليم الابتدائي مع أن ربعهن يصل إلى مرحلة المتوسطة، ويقل معدل التحاق الفتيات الإجمالي عن معدل التحاق الأطفال من الجنسين في عمر التعليم الأساسي، ويزداد الأمر سوء في المناطق الريفية حيث ينخفض مقياس مساواة النوع الاجتماعي إلى (٨٦,٠) بالمئة في الابتدائية وإلى (٥٧,٠) بالمئة في الثانوية[٢٥].

ثانياً: التمكين السياسي للمرأة

يمثل التمكين السياسي مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي سواء أكانت بطريقة مباشرة أم غير مباشرة، بهدف التأثير في عملية صنع القرار، وتعتبر مشاركة المرأة سياسياً من أهم عناصر المشاركة الديمقراطية التي تعكس طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي في الدولة، لذلك فإن ضعف الآليات الديمقراطية يسهم في تهميش مساهمة المرأة، وكان حضور المرأة العربية قوياً في العديد من المحطات السياسية التي شهدها العالم العربي سواء أكان في الدفاع عن القومية العربية أم مناهضة الاستعمار والاحتلال[٢٦].

وتعد مسألة المساواة بين المرأة والرجل في في المؤسسات السياسية

المحور الحيوي للحكومات على الرغم من الفجوة بين الجنسين في المشاركة السياسية، ويرتبط تعزيز المساهمة السياسية للمرأة بمؤشرات التمكين الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، والتي تؤثر إيجاباً في النهوض بالممارسات الديمقراطية، كما أن تعزيز مشاركة المرأة سياسياً ليست ذات أبعاد سياسية قانونية فحسب، وإنما تنعكس على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، فضلاً عن أن حصول المرأة على مستوى تعليمي جيد يدفعها نحو زيادة وعيها السياسي[٢٧]، وتعد المشاركة السياسية للمرأة ظاهرة حضارية تعبر عن الوعي المجتمع، فالمشاركة تحرر المرأة من القيود الإجتماعية في التعبير عن الواقع السياسي بأسلوب ديمقراطي إلى جانب الرجل.

وعلى الرغم من القيود والتشريعات التي تحد من مشاركة المرأة في المجتمعات العربية، لكن المرأة العراقية حظيت بالاهتمام والمشاركة في الحياة السياسية بعد عام ٢٠٠٣، إذ نص قانون انتخابات أعضاء مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية المادة (١٥) الفقرة (ثالثاً) على أنه: "أ. يجب أن لا تقل نسبة النساء المرشحات عن (٢٥) خمسة وعشرين من المائة من القائمة المفتوحة. ب. يشترط عند تقديم القائمة المفتوحة أن يراعى تسلسل النساء بنسبة امرأة بعد كل ثلاثة رجال. ج. تكون نسبة تمثيل النساء بما لا يقل عن (٢٥) خمسة وعشرين من المائة من عدد أعضاء مجلس النواب. د. تكون نسبة تمثيل النساء بما لا يقل عن (٢٥٪) خمسة وعشرين من المائة من عدد أعضاء مجلس المحافظة في كل محافظة. هـ. تحدد كوتا النساء لكل محافظة كما محدد في الجدول المرفق. و. إذا استنفدت الكوتا النسوية لكل دائرة انتخابية وفقاً لنتائج الانتخابات فلن تكون هناك عملية استبدال"[٢٨].

لكن طريقة وصول المرأة إلى العملية السياسية في المحاصصة "الكوتا" والطائفية بدلاً من الاستحقاق وفق ما ملكه المرأة من قدرات ومهارات هو مجرد أشغال مقاعد وفق إملاءات سياسية لذلك لن

يكون للمرأة صوت مؤثر، ناهيك عن أوامر وتوجيهات الحزب ورئيس الكتلة. وبالإمكان تحديد حقوق المرأة من الناحية السياسية كما تطرقت إليها المواثيق الدولية، أبرزها[٢٩]:

١- الأهلية للترشح والتصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة.

٢- المساهمة في صناعة السياسات العامة وتنفيذها.

٣- أشغال المناصب العامة على جميع المستويات الحكومية.

٤- المشاركة في المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية، والجمعيات غير الحكومية.

٥- تمثيل الحكومات على المستوى الدولي.

ثانياً: التمكين الإقتصادي للمرأة

إن تدعيم دور المرأة اقتصادياً يقترن بآلية دمجها في عمليات التنمية الإجتماعية، ومنحها فرصة الإسهام في الحد من معدلات الفقر والتهميش عن طريق مساعدة النساء في تطوير قدراتهن ومهارتهن الفكرية الإبداعية والقيادية والتدريبية، ويتعدى التمكين الإقتصادي ليصل إلى دعم المرأة على تحرير إمكاناتها إبداعياً وإنتاجياً، بهدف إحداث تطور في النمو على صعيد الحياة الشخصية والإجتماعية[٣٠].

ويعد التعليم أداة مهمة لتنمية وتأهيل النساء وتزويدهن بمعلومات تسهم في توفير فرص العمل, وتحسين قدراتهن الإنتاجية ورفع مستوى مساهمتهن في الأنشطة الإقتصادية، إذ أن تطور المجتمعات يقاس في العاملين في المهن العلمية والفنية، لذلك تعمل المؤسسات التعليمية على تنمية قدرات المرأة، وتطوير الأنظمة الإدارية التي تسهم في تعزيز مشاركة المرأة في مجالات العمل الاقتصادي لجعل المرأة عنصراً فعالاً في التنمية, وأن تحسين نوعية التعليم يشجع المرأة على مجالات التعليم المهني ويفتح آفاقاً للمرأة في سوق العمل التي تقتصر على الرجال[٣١]، كما يتطلب توعية المرأة بحقوقها في العمل والأجر والمهن التي تتناسب مع مؤهلاتها العلمية وقدراتها بما يتلاءم مع خطط التنمية الإقتصادية.

إن عدم المساواة في التعليم ينعكس على متوسط مشاركة المرأة في القوى العاملة، وانخفاض مستوى الدخل، وأن ارتفاع مستوى التعليم يتيح للمرأة المشاركة في العمل، ورفع مستوى نمط ادخارها، وتقليل استهلاك أسرتها، كما أن التمكين الاقتصادي يعزز دور المرأة في ممارسة حقوقها، وتزداد مشاركة المرأة في سوق العمل مع زيادة مستوى تعليمها وحصولها على مؤهلات إيجابية[٣٢].

إن المرأة العاملة المتعلمة تكون على قدر من المسؤولية والمستوى في تبادل الرأي واتخاذ القرارات المشتركة، وتسهم التشريعات الإجتماعية والإقتصادية في الدولة بتحقيق أمن المرأة وظيفياً، وتعزيز مكانتها الإجتماعية والإقتصادية، لذلك اتخذت الحكومة العراقية الكثير من التشريعات والمبادرات التي تدفع نحو تعزيز مكانة المرأة في سوق العمل من خلال دعم المشاريع النسوية، وتقديم القروض وتحفيز المؤسسات الإقتصادية الخاصة بالنساء، فضلاً عن توفير الرعاية الإجتماعية للفئات المهمشة من النساء.

الفقرة الثانية: معوقات دور المرأة في التنمية العراقية

إن المرأة العراقية حصلت على الكثير من حقوقها بموجب الدستور عام ٢٠٠٥، لكنها لم تترجم على الواقع لاعتبارات تتعلق بالقيم والتقاليد والظروف الإجتماعية والإقتصادية، إذ أن الموروث الثقافي والتقاليد له أثر في صياغة الحقوق والواجبات، حيث يعبر عن الممارسات المجتمعية، والسلوكية التي تمثل النتاج العام للمجتمع[٣٣].

ونتيجة التقاليد تعاني المرأة العراقية في المجتمع، ويكون دورها محدود في القيام بالإعمال المنزلية والزراعية داخل العائلة غير مدفوع الثمن، ولا يحق للمرأة العمل بأرض الغير بدل الأجر، فضلاً عن حرمان المرأة من الضمان الصحي والاجتماعي، كذلك غياب الوعي بحقو المرأة وواجباتها، بالإضافة إلى النظرة الدونية الإجتماعية إلى نتائج عمل المرأة، والعبء المزدوج لعمل المرأة داخل وخارج المنزل، وعدم الاعتراف

بقيمة العمل أو تقييمه ضمن الدخل القومي[٣٤].

كذلك قلة المؤسسات المدنية الداعمة لقضايا المرأة، إذ أن المساهمات الدولية خاصة وكالات منظمة الأمم المتحدة في العراق لم تسهم بشكل منظور ومنظم في عملية التنمية والتطوير لقدرات المنظمات غير الحكومية المعنية بعمل المرأة، كما أن إجراءات الحكومات العراقية افتقرت إلى الخطط الإستراتيجية التي من شأنها أن تدعم قدرات المنظمات المحلية، فضلاً عن أن المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لم تتمكن من إعادة الهيكلة الذاتية، ولم تكون منذُ تشكيلها منظمات مدنية قوية داعمة لحركة المجتمع المدني، وعلى هذا الأساس بدأت أعداد المنظمات الوطنية تتضاءل باستمرار، ولم تعد بالمستوى الذي يمكنها من إدارة الأزمات أو المساهمة في تطوير قدرات النساء في التنمية المستدامة[٣٥].

الفقرة الثالثة: سبل تطوير دور المرأة العراقية

إن تدعيم دور المرأة في العراق يتطلب تطوير مكانة المرأة الإجتماعية للنهوض بالواقع النسوي، والتي تتطلب إعادة النظر بالموروث الثقافي والتقاليد والأعراف، وتغير بعض القيم السائدة في الأسرة والمجمع المتعلقة بالتمييز بين المرأة والرجل، فضلاً عن مراجعة بعض السياسات، أبرزها[٣٦]:

١- استحداث تشريعات جديدة يكفل حرية المرأة واحترام حقوقها الخاصة.

٢- تمتين الوعي الجمعي بضرورة وأهمية دور المرأة، وعدم التعامل مع النساء من مبادئ السيطرة والهيمنة الأبوية والقبلية السائدة في المجتمع.

٣- اتخاذ السبل اللازمة لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني المعنية بقايا المرأة، وزيادة ومشاركة المرأة في رسم السياسة العامة لتفعيل القطاعين الخاص والعام للمساهمة في تقديم الخدمات في مجال الأنشطة الإجتماعية والثقافية، وأنشاء

المنتديات الثقافية التي توطد دور المرأة.

٤- تعديل السياسات التعليمية من حيث جعل التعليم الزامياً للنساء، وتحسين الخدمات التعليمية.

٥- تشريع القوانين واتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في المجال السياسي، فضلاً عن تعديل قانون الأحزاب السياسية وقانون الجمعيات، ووضع برامج لتنمية مهارات المرأة وتوعيتها بما يؤهلها للمشاركة السياسية بشكل إيجابي وواع[٣٧].

الخاتمة

إن العراق مر بعملية التحول الديمقراطي المقترن ببناء أسس المجتمع بعد عام ٢٠٠٣، إذ تكونت فئات اجتماعية واقتصادية جسدت تنظيمات المجتمع المدني سعت إلى بسط دعائم المساهمة في الحكم، وبث روح المسؤولية عند الأفراد خاصة النساء إزاء التفكير في تقرير مصيرهن، وعدم الإقرار للدولة على اعتبارها محور تركيز القرار الوحيد في المجتمع لتحقيق الأهداف المطلوبة، فضلاً عن المطالبة بإعطاء المزيد من الصلاحيات وهامش المبادرة من قبل الدولة.

الاستنتاجات

١- إن المؤسسات المدني النسوية التي تطالب بحقوق المساواة والمشاركة للمرأة العراقية تتعارض في الخطاب الفكري النسوي، بسبب طبيعة الوشائج التصارعية بين التنظيمات النسوية ذات التوجهات العلمانية وبين التنظيمات ذات التوجهات الإسلامية الأمر الذي خلق خلافاً حول قضايا المرأة المصيرية.

٢- إن تزايد مؤسسات المجتمع المدني المتعارضة في منطلقاتها يعكس اختلاف اختياراتها، مما أدى إلى تعثر جهود في حماية حقوق المرأة، بسبب احتكار المسؤولية في التنظيمات من قبل نساء معينات.

٣- إن غياب الديمقراطية يدل على غياب المنظمات المدنية المدافعة عن حقوق المرأة، وانهيار النسق الديمقراطي المرتبط بمبدأ تكافؤ الفرص، والاعتراف بالرأي الآخر، ورفض سياسة التهميش.

التوصيات

١- تدعيم دور المرأة من خلال زيادة التشريعات التي تتعلق بالمساواة بين الجنسية فمن الممكن إشاعة ثقافة احترام المرأة والحفاظ على مكانتها في المجتمع من دون المساس بالثوابت الإجتماعية.

٢- إعادة النظر في بعض القوانين التي تهمش دور المرأة أو تجعلها أداة حزبية من خلال استثمارها في نظام الحصص، وإنما ينبغي أن تكون الكفاءة والقدرة على الإدارة هي المعيار للقيادة النسوية.

الهوامش:

1- Alipio Sánchez Vidal, *Psicologia social aplicada Teoria, metodo y practica*, (Madrid: Pearson Educación, 2002), P. 126.

2- World Bank Group, *World Development Report 2012: Gender Equality and Development*, (Washington: International Bank for Reconstruction and Development, 2011), P. 803.

3- United Nations General Assembly, Beijing Declaration and Platform for Action, (New York: Fourth World Conference on Women, 1995), P. 803.

٤- منى عباس فضل، في تأصيل مفهوم تمكين المرأة، (فرنسا: صحيفة الوسيط، العدد ٤٥٥٢، شباط/فبراير، ٢٠١٥).

٥- وسيم حسام الدين الأحمد، حقوق المرأة والطفل في ضوء التشريعات والأنظمة الخليجية، (الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٥)، ص٤٢٦.

6- Elisa Fornalé and Federica Cristani, Women's Empowerment and Its Limits Interdisciplinary and Transnational Perspectives Toward Sustainable Progress, (Amsterdam: Springer International Publishing, 2023), P. 10.

٧- ليلى الرافعي، «تمكين المرأة»... إشكالية مصطلح ووعورة تنفيذ، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧)، ص٤٢٦.

٨- علي ليلة، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٣)، ص١٨.

9- United Nations General Assembly, Universal Declaration of Human Rights, (New York: Resolution 2017 of 10 December 1948, 1948), P. 2.

١٠- عمر جمعة عمران، المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق، (جامعة بغداد: مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد ٣٤، ٢٠٠٧)، ص١٧٣.

١١- نمر ذكي شبلي عبد الله، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة في القطاع التعليمي، (القاهرة: مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، المجلد ١، العدد ٥٣، ٢٠٢١)، ص٣٩٢.

١٢- منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، القدرة التنافسية وتنمية القطاع الخاص: التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية: أثر الأطر القانونية في الجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس، ترجمة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، (القاهرة: جامعة الدول العبية، ٢٠١٧)، ص٦٤ – ٦٧.

١٣- محمد فهمي الكردي ومحمود فاضل، واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية، (جامعة دمشق: مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، كلية الآداب والعلوم الإنساني، المجلد ٣٩، العدد ٢، ٢٠١٤)، ص١٠٥.

١٤- ليون إي آيريش وآخرون، دليل القوانين المؤثرة في منظمات المجتمع المدني، ترجمة: محمد أحمد شوبان، (بغداد: جمعية العمل العراقية، ٢٠٠٧)، ص٧.

١٥- دستور جمهورية العراق، المادة (٤٥)، عام ٢٠٠٥.

١٦- محمد حسن جمعة، التربية وقضايا العصر بمصر والعالم العربي، (دبي: دار الجوهرة، ٢٠١٥)، ص٨٣.

١٧- سعد علي حسين التميمي، البناء الديمقراطي في العراق والمجتمع المدني (رؤية تحليلية)، (بغداد: مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٤٠، كانون الأول/ ديسمبر، ٢٠١٢)، ص٦٨.

١٨- ليون إي آيريش وآخرون، المرجع السابق، ص٣٦.

١٩- للمزيد ينظر: سمية دهام كاظم، دور منظمات المجتمع المدني ببناء السلام في العراق، (عمّان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢).

٢٠- ناهده عبد الكريم، المجتمع المدني في العراق نحو تعزيز فرص النمو والمشاركة، (بغداد: مجلة الحكمة، بيت الحكمة، العدد ٣٦، أيار/مايو، ٢٠٠٤)، ص٥٩.

٢١- مجموعة مؤلفين، دليل حول تأثير ودور منظمات المجتمع المدني في محيطها المحلي والوطني، (بيروت: جمعية الهيئات للعمل المدني، ٢٠٠٦)، ص١١.

٢٢- محمد خالد، المرأة العاملة تحديات الواقع والمستقبل، (القاهرة: دار المعارف،

١٩٩٩)، ص٢٢٧.

23-United Nations General Assembly, Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, (New York: 18 December 1979, 1979), Document symbol: 03 – 60793 (A).

٢٤- وحيدة محمد نصر حماد ورباب السيد عبد الحميد مشعل، الممارسات القيادية وعلاقاتها باتخاذ القرارات الأسرية لدى عينية من القيادات النسائية، (جامعة الزقازيق: مجلة دراسات وبحوث التربية والتوعية، الشرقية، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٠)، ص٣٠٦.

٢٥- هيفاء زنكنة، المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الأميركي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص٦٠.

٢٦- وحيدة محمد نصر حماد ورباب السيد عبد الحميد مشعل، المرجع السابق، ص٣٠٧.

٢٧- هويدا عدلي وآخرون، المشاركة السياسية للمرأة، (القاهرة: مؤسسة فريدريش إيبرت، ٢٠١٧)، ص١٧.

٢٨- جمهورية العراق، قانون انتخاب مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية، المرقم (١٢) لسنة ٢٠١٨، ٢٠٢٣.

29-United Nations General Assembly, Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, op. cit.

٣٠- وليدة حدادي، الإعلام وقضايا المرأة، (القاهرة: مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠٢٠)، ص٥.

٣١- اعتدال الجريري فداء البرغوثي، المرأة والتعليم، (الضفة: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠)، ص١٣.

٣٢- أمل عطيوي عباس, العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية في مدينة الكوت (دراسة في جغرافية السكان), (جامعة واسط: مجلة لأرك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية, العدد ٤٣, ٢٠٢١), ص٩٣٥.

٣٣- ياسمين أسامة عبد المنعم، صورة المرأة العربية في الصحافة الأميركية والبريطانية خلال الفترة من ٢٠١١ – ٢٠١٣, (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص١٢٧.

٣٤- منظمة الأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠١٧: بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي، (روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٧)، ص٥٠.

٣٥- هيفاء زنكنة، المرجع السابق، ص٦١، ٦٢.

٣٦- حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، (بغداد: المركز العراقي للبحوث والدراسات، ٢٠٠٨)، ص٢١٦، ٢١٧.

٣٧- عبد السلام إبراهيم البغدادي، المرأة والدور السياسي، (عمّان: مركز عمان للدراسات وحقوق الإنسان، ٢٠١٠)، ص٢٥.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

١. دستور جمهورية العراق، عام ٢٠٠٥.

٢. جمهورية العراق، قانون انتخاب مجلس النواب ومجالس المحافظات والأقضية، المرقم (١٢) لسنة ٢٠١٨، ٢٠٢٣.

ثانياً: المراجع العربية

٣. التميمي، سعد علي حسين، البناء الديمقراطي في العراق والمجتمع المدني (رؤية تحليلية)، بغداد: مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٤٠، كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٢.

٤. الأحمد، وسيم حسام الدين، حقوق المرأة والطفل في ضوء التشريعات والأنظمة الخليجية، الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، ٢٠١٥.

٥. الأمم المتحدة، منظمة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠١٧: بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي، روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ٢٠١٧.

٦. آيريش، ليون إي وآخرون، دليل القوانين المؤثرة في منظمات المجتمع المدني، ترجمة: محمد أحمد شوبان، بغداد: جمعية العمل العراقية، ٢٠٠٧.

٧. البرغوثي، اعتدال الجريري فداء، المرأة والتعليم، الضفة: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠.

٨. البغدادي، عبد السلام إبراهيم، المرأة والدور السياسي، عمان: مركز عمان للدراسات وحقوق الإنسان، ٢٠١٠.

٩. التعاون، منظمة والإقتصادية، التنمية، القدرة التنافسية وتنمية القطاع الخاص: التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية: أثر الأطر القانونية في الجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس، ترجمة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة: جامعة الدول العبية، ٢٠١٧.

١٠. جمعة، محمد حسن، التربية وقضايا العصر بمصر والعالم العربي، دبي: دار الجوهرة، ٢٠١٥.

١١. حدادي، وليدة، الإعلام وقضايا المرأة، القاهرة: مركز الكتاب الأكاديمي، ٢٠٢٠.

١٢. حماد، وحيدة محمد نصر ومشعل، ورباب السيد عبد الحميد، الممارسات القيادية وعلاقاتها باتخاذ القرارات الأسرية لدى عينية من القيادات النسائية، جامعة الزقازيق: مجلة دراسات وبحوث التربية والتوعية، الشرقية، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠٢٠.

١٣. خالد، محمد، المرأة العاملة تحديات الواقع والمستقبل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٩.

١٤. الرافعي، ليلى، "تمكين المرأة"... إشكالية مصطلح ووعورة تنفيذ، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٧.

١٥. الزبيدي، حسن لطيف وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، بغداد:

المركز العراقي للبحوث والدراسات، ٢٠٠٨.
١٦. زنكنة، هيفاء، المرأة العراقية وخطاب الاحتلال الأميركي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.
١٧. عباس، أمل عطيوي, العوامل المؤثرة في مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية في مدينة الكوت (دراسة في جغرافية السكان), جامعة واسط: مجلة لأرك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية, العدد ٤٣, ٢٠٢١.
١٨. عبد الكريم، ناهده، المجتمع المدني في العراق نحو تعزيز فرص النمو والمشاركة، بغداد: مجلة الحكمة، بيت الحكمة، العدد ٣٦، أيار/مايو، ٢٠٠٤.
١٩. عبد الله، نمر ذكي شبلي، التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة في القطاع التعليمي، القاهرة، مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، المجلد ١، العدد ٥٣، ٢٠٢١.
٢٠. عبد المنعم، ياسمين أسامة، صورة المرأة العربية في الصحافة الأميركية والبريطانية خلال الفترة من ٢٠١١ - ٢٠١٣, القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.
٢١. عدلي، هويدا وآخرون، المشاركة السياسية للمرأة، القاهرة، مؤسسة فريدريش إيبرت، ٢٠١٧.
٢٢. عمران، عمر جمعة، المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق، جامعة بغداد: مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، العدد ٣٤، ٢٠٠٧.
٢٣. فضل، منى عباس، في تأصيل مفهوم تمكين المرأة، فرنسا: صحيفة الوسيط، العدد ٤٥٥٢، شباط/فبراير، ٢٠١٥.
٢٤. كاظم، سمية دهام، دور منظمات المجتمع المدني ببناء السلام في العراق، عمّان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢.
٢٥. الكردي، محمد فهمي وفاضل، محمود، واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية، جامعة دمشق، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، كلية الآداب والعلوم الإنساني، المجلد ٣٩، العدد ٢، ٢٠١٤.
٢٦. ليلة، علي، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٣.
٢٧. مؤلفين، مجموعة، دليل حول تأثير ودور منظمات المجتمع المدني في محيطها المحلي والوطني، بيروت، جمعية الهيئات للعمل المدني، ٢٠٠٦.

ثالثاً: المراجع باللغة الإنجليزية

28. Fornalé. Elisa and Cristani. Federica. *Women's Empowerment and Its Limits Interdisciplinary and Transnational Perspectives Toward Sustainable Progress.* Amsterdam: Springer International Publishing. 2023.

29. Assembly. United Nations General. *Beijing Declaration and Platform for Action*. New York: Fourth World Conference on Women. 1995.

List of sources and references

First: sources

1. Constitution of the Republic of Iraq, 2005.

2. Republic of Iraq, Law on Elections for the House of Representatives and the Provincial and District Councils, No. (12) of 2018, 2023.

Second: Arabic references

3. Al-Tamimi, Saad Ali Hussein, Democratic Building in Iraq and Civil Society (An Analytical View), Baghdad: Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, Issue 40, December 2012.

4. Al-Ahmad, Waseem Hussam Al-Din, Women's and Children's Rights in Light of Gulf Legislation and Regulations, Riyadh: Law and Economics Library, 2015.

5. United Nations, The State of Food Security and Nutrition in the World 2017: Building Resilience for Peace and Food Security, Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2017.

6. Irish, Leon E. et al., Guide to Laws Affecting Civil Society Organizations, translated by: Muhammad Ahmad Shuban, Baghdad: Iraqi Labor Association, 2007.

7. Al-Barghouthi, Itidal Al-Jariri Fidaa, Women and Education, West

30. Assembly. United Nations General. *Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women*. New York: 18 December 1979. 1979. Document symbol: 03 – 60793 (A).

31. Assembly. United Nations General. *Universal Declaration of Human Rights*. New York: Resolution 2017 of 10 December 1948. 1948.

32. Group. World Bank. *World Development Report 2012: Gender Equality and Development*. Washington: International Bank for Reconstruction and Development. 2011.

33. Vidal. Alipio Sánchez. *Psicologia social aplicada Teoria. metodo y practica*. Madrid: Pearson Educación. 2002.

14. Al-Rafi'i, Laila, "Women's Empowerment"... Problematic term and difficult implementation, Doha: Al Jazeera Center for Studies, 2017.
15. Al-Zubaidi, Hassan Latif and others, Iraq and the Search for the Future, Baghdad: Iraqi Center for Research and Studies, 2008.
16. Zanganeh, Haifa, Iraqi Women and the American Occupation Discourse, Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2006.
17. Abbas, Amal Atiwi, Factors affecting women's participation in family decision-making in the city of Kut (a study in population geography), Wasit University: Lark Journal of Philosophy, Linguistics and Social Sciences, Issue 43, 2021.
18. Abdul Karim, Nahida, Civil Society in Iraq Towards Enhancing Opportunities for Growth and Participation, Baghdad: Al-Hikma Magazine, House of Wisdom, No. 36, May, 2004.
19. Abdullah, Nimr Zaki Shibli, Social and Economic Empowerment of Women Working in the Educational Sector, Cairo, Journal of Studies in Social Service and Human Sciences, Helwan University, Volume 1, Issue 53, 2021.
20. Abdel Moneim, Yasmine Osama, The Image of Arab Women in the American and British Press during

Bank: Palestinian Central Bureau of Statistics, 2010.
8. Al-Baghdadi, Abdul Salam Ibrahim, Women and the Political Role, Amman: Amman Center for Studies and Human Rights, 2010.
9. Cooperation, economic organization, development, competitiveness and private sector development: The economic empowerment of women in some Arab countries: The impact of legal frameworks in Algeria, Egypt, Jordan, Libya, Morocco and Tunisia, translated by: The Arab Organization for Administrative Development, Cairo: League of Arab States, 2017.
10. Gomaa, Muhammad Hassan, Education and Contemporary Issues in Egypt and the Arab World, Dubai: Dar Al-Jawhara, 2015.
11. Haddadi, Walida, Media and Women's Issues, Cairo: Academic Book Center, 2020.
12. Hammad, Wahida Muhammad Nasr and Mishal, and Rabab al-Sayyid Abdel Hamid, leadership practices and their relationships to family decision-making among a sample of women leaders, Zagazig University: Journal of Education and Awareness Studies and Research, Al-Sharqiya, Volume 6, Issue 1, 2020.
13. Khaled, Muhammad, Working Women: Challenges of Reality and the Future, Cairo, Dar Al-Maaref, 1999.

Third: References in English

34. Fornalé. Elisa and Cristani. Federica. *Women's Empowerment and Its Limits Interdisciplinary and Transnational Perspectives Toward Sustainable Progress*. Amsterdam: Springer International Publishing. 2023.

35. Assembly. United Nations General. *Beijing Declaration and Platform for Action*. New York: Fourth World Conference on Women. 1995.

36. Assembly. United Nations General. *Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women*. New York: 18 December 1979. 1979. Document symbol: 03 – 60793 (A).

37. Assembly. United Nations General. *Universal Declaration of Human Rights*. New York: Resolution 2017 of 10 December 1948. 1948.

38. Group. World Bank. *World Development Report 2012: Gender Equality and Development*. Washington: International Bank for Reconstruction and Development. 2011.

39. Vidal. Alipio Sánchez. *Psicologia social aplicada Teoria. metodo y practica*. Madrid: Pearson Educación. 2002.

the Period 2011-2013, Cairo: Al-Arabi Publishing and Distribution, 2016.

21. Adly, Howaida et al., Women's Political Participation, Cairo, Friedrich-Ebert-Stiftung, 2017.

22. Imran, Omar Juma, Civil Society and the Political Process in Iraq, University of Baghdad: Journal of Political Science, College of Political Science, No. 34, 2007.

23. Fadl, Mona Abbas, on establishing the concept of women's empowerment, France: Al-Waseet newspaper, issue 4552, February, 2015.

24. Kazem, Sumaya Daham, The Role of Civil Society Organizations in Building Peace in Iraq, Amman: Dar Al-Academies for Publishing and Distribution, 2022.

25. Al-Kurdi, Muhammad Fahmi and Fadel, Mahmoud, The Reality of Women's Empowerment in the Syrian Arab Republic, University of Damascus, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Faculty of Arts and Human Sciences, Volume 39, Issue 2, 2014.

26. Laila, Ali, Arab Civil Society: Issues of Citizenship and Human Rights, Cairo: Anglo-Egyptian Library, 2013.

27. Authors, group, guide on the influence and role of civil society organizations in their local and national settings, Beirut, Association of Bodies for Civil Action, 2006.

حولية المنتدى